





الحمد لله الذي جعلنا من هذا الكتاب

هذه حاشية شرح العقائد صديقي علم الكلام
لأبي عبد الله أبي الوفاء جارا الله

١١٧٤



MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ	
KISIM :	carullah ef.
ESKİ KAY :	1182
YENİ KAYIT NO :	
TASNİF NO :	

[illegible]

1

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فإني أقر بأن
 ما ذكره من
 ما ذكره من
 ما ذكره من

[illegible]

انہ

لجنہ مذاکرہ

[illegible]

اى ما يتالف منه تكملة العلم
اى ارادوا بالعبادى الترقية
المقدسات اى

2

ما العبد والفرسان الذين هم من ان ينعموا ما يصلحوا وعبر
وكذا العبد من الكلام والعبدات من الجسم الخفية
في الاجزاء المفردة هي

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

هذا الى حق الله واداءه والى عدم كونه تليد الوعد من عرضي الى الله

والله اعلم بالصواب

人

[illegible][illegible]

نحوه است. بقوله جاربه هم و عليهم بانه بليهم ان لا يكون كلامه مبطل كلاما و لا جامع على خلافه وهو مردود لان امر او من اجريان اعم من ان يكون في نفس الامر و في زعم الباحث الامر و الامر بالواو هو الغناء و كما ثبت على رد كلامه فيما سبق هو

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ثُمَّ الْحَقُّ حَاضِرَانِ
الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ
الْقِطْعَةِ وَهِيَ أَنَّ الْقِطْعَةَ
وَمُحَمَّدًا لَهَا لَكُونُ
الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَنَّ لَكُونِ
الْأَلَمَةِ عَلَيْهِمَا بِطَرَفَيْ الْأَلَمَةِ
يُعَدُّ عَيْنِ مَبْنِيٍّ فِي الْمَوْضِعِ
لِذَلِكَ هِيَ بَرَاهِمُ
قَوْلِهِ وَهِيَ هَذِهِ

[illegible]

حاشية طويلة ما فتح في المقام ومن اراد لطالعه ثم قال السيد المذكور في المسألة وبهذا الحسنا والصدق في المقام
والنصوري ايضا اذ لا يقتضيه لان التناقض بينهما القويان انهما فان لم يترابا ولا كان في مقتضيات فان مقتضى
الانسان والاشياء مثلا لا يتناقضان الا اذا اعتبر بشيئهما في وجه يحصل هناك فحينئذ متناقضتان صدقوا وكذا قول حيوان
نه طوى وحيوان ليس بناطوق على الاستقيلا يتناقضان الا بالاحتفاظ بوجه كلف النسبة الحجابا وارتفاعا سببا اعني التصور
الذي من غير هذين القولين اليهما بعد غاية شروط التناقض فيهما واطلاق التناقض على اطراف القضية سواء
اخذت كلها لا طرفيها السببا والعدول محاذ على التناقض لا يقال في هذا جميع التصورات علوم وان بعضا يقتضيه
لاننا نقول لا يوصف التصور بعلوم الخطا بصله فاننا اذا راينا من بعيد شيئا فهو مثلا وحصل منه في اذ كانا صورة
ان كان ملكا بصورة لوان وعلم بصورته وبخطا داخليا في حكم العقل بان هذه الصورة ليست هي المراد
فالتصورات كلها مطابقة لما في التصورات لموجود كان او معدوما كلفا او غسقا وعدم الخطا في احكام العقل
انما رتبته لتلك التصورات فلا اشكال انما كلامها وما لا الاول والثاني وان كان المراد واحدا كلفه لا يخ عن فائدة زائدة
من ادراك اشياء كما يحتمل التقيض والاشارة في ان ادراك الاشياء ليس مقتضيا فيكون بالضرورة تصور لا يخصه ادراك
العلم في التصور والتصديق بالاقوال فيلزم ان يتحقق التقيض في التصور ايضا وسواء كلفه دال على كلفه ادراك
جميع التصورات داخل في الحد لتمام تحقق التقيض فيها وصح في انه لا يتحقق التناقض الا عند التصديق بوجه النسبة
بين كلاميه تدافع ثم ان ما ذهب اليه من ان امر من قولهم لا يحتمل التقيض ان مقتضى التمييز لا يحتمل التقيض
لا يميز بينه انه لا يميز من هذه الناحية في نفسه السوف هو وعليه ان التمييز الذي لوجه الصف ليس فحينئذ
يكون له وجه تقيض ويكن نقول في التمييز ان العلم بصفته يوجب تمييزا اياها عن غيرها من التمييز لا يحتمل
التقيض كما مقتضى العبارة ومعناه انه لا يحتمل ان يتعلق بتقيض متفلكة وانما حملنا التنكير على النوعية لئلا يترتب
بان العالم على علمه تصديقا يحتمل ان يتعلق بتمييزه بتمييزه بان يتصوره فلا يكون مقتضى التصديق على علمه
انواع الورد ان التمييز اجماعا من التصور على اصل من العلم التصديقي بالانواع في ان العلم ليس كذلك فحينئذ
النوع يخرج التمييز لا يحتمل التقيض والسوف في قوله والتصديق في التقيض مطلقا ولا في التصورات لا يجمعها
في هذا ان التقيض لا يكون الا لشيء التامة التي هي العلوم الغضبية وهذا كما يذكر في التصديق بذكر التصورات لا يجمعها
كل من يطلب التصديق بها بالبنظر تصور الاول والتصور لا يميز فيه يتعلق بوجه في حقه بغيره وبالمقدور
والمستقلة فالتصورات المستقلة بغير تلك المنسبة جميعا داخلة في التوفيق واما المستقلة بها كما في الشكل كماله
التمييز كما صدر من اجل مقتضى متعلقة بل في الشكل مستقلة بالعدل بالتقيض وكذا في الوجود وكذا في قولنا زيد قائم
سواء قضيه زيد ليس قائم ومنه يربطنا علم ان اطلاق التقيض على بعض اطراف الغضبا لا يلزم ان يكون محاذرا
من تبيد التصديق الغير اليقيني وبناء على هذا فاننا في هذا العيد حيز الظن والشك في الوجود وان كان الشك في الوجود
من تبيد التصديق كما هو التحقيق ومثل هذا يمكن في دفع التناقض وقال في صدره من جهة في حاشية شرح الواو
في نفسه العلم والتصور والتصديق فيه انه قد اخرج الشك من لزم العلم على الاحتياط كلف ادراجها في التصور
مع وحوله في الكلام على كلف التقيض كما سبق الكلام ان قال الاخراج فيما سبق بينه على ما كان لارج
في حاشية الجواب وكان الشك غرضهم يعني الكلام في حالة وراء التصور والادراجها بينه على ما
الفلاسفة والا فرب ان قال الذي ادراج في التصور في صورته الشك تصورات التسمية فلا في لغة انما كلفه
وقال المحقق حواجر زادة الشك بعد ادراك احد الطرفين في محيز الطرف الاخر من غير ترجيح لاهلهما على الاخر لا يتردد
فان لم يكن من قبيل العلم فان جعله مقسم مطلقا الادراك فاشك داخليا في التصور الذي هو قسم منه وان جعله مقسم
العلم بضمير ما في الخبر فاشك خارج عن المصور الذي هو قسم منه انما كلفه وظاهر منه في التناقض ايضا **قوله**
بناء على ان في اخذ التقيض في التمييز والتميز هذا علم لقوله لا يقتضيه ولا شك ان التصور ليس بتمييز في التمييز

[illegible]

معتقد انه قول لا يحزم بها بالعدايات ونحوه لتلبد القول والعدايات كقولنا او كل ما كان في اعتقادنا
فان العدايات لا يجوز بها الحكم وهو اعتقاد في اعتقاده ما لا يتوافق له مكان ان لا يجوز له العقول الى حين موته ولو لم يكن
الى المكان يجوز به صراحة لا يحتمل النقيض لا يمكن بجواز الحكم اياه ولا يصح نشوت امكانه للعالم ايضا ما
عقلنا وما عاقد في فكل كذا وبالاخص ان لا يحتمل كذا في سبيل الكيفية ليقع الاحتمال في نفس الامر
وما عند الحكم وما عن الحكم كما ذكره في شرح المختصر انه كذا قال السبيل بل ورد عليه ان العقول لا تحصل
له الجوز في اكمال بل يكون على ذلك الاعتقاد ولو ذهب الى امكان التجوز فهو حاصل في العلم ايضا وهذا
قال ولا يخبره بالامكان العقلي وجوابه ان يقال المراد بالامكان الماخوذ بمعنى سلب ضرورة الوجود فيقول بل
هو جوب ونحوه الى امكان موجود في التقليد لا لا موجب له فلا وجوب ومنشأ العلم اذ فيه موجب
انتم بكذا قول ونحوه اي بما ذكره من قوله او كل ما كان في اعتقاده بل يظهر الجواب عن نقصه ووجه الظاهر
نظير من قوله كذا وما لا قول ما عفا والعقد سيما الخطا الباطل متعلق بالنقض وكلمة سيما ما بعده
افضل على العقول في الحكم لا يشهد الخطا بل افضل في النقض من غير الخطا بل في قوله بناء على انه
علمه للنقض اعلم ان هذا النقض ذكره القاضي الغضنفي في شرح المختصر حيث قال فان قلت الاعتقاد لا يحتمل عند الذكاء
ولا في الواقع اذ الواقع احد ما نطقا ولم يعتبر كجواز العقل كما في العدايات في معنى احتمال النقيض قلت ذلك احتمال
متعلق في نفس الامر بالنسبة الى الحكم ان الحكم فيه ما يتنقض او كذا بان يكون الواقع فيه نقضه وهو لا يكون غير موجب
من حقا او ضرورة او عاقد يوجب الحكم فان الاعتقاد في التقليد او سلبه لا يحتمل ان يحصل فيه حكم الذي اتفق للموجب
بل يحصل اعتقاد لنقضه انما قال بعض الفضلاء لا شك في هذا الكلام في التقليد وتفنيد الامر منه المتصور لا يتكلم
وتفسر ويمكن ان يبعد عنه بعبارة واضحة بان يقال في معنى احتمال النقيض انه وان كان الحكم حاز ما في الحكم جزية اذ ما كان
مستندا الى موجبين حقا او ضرورة او عاقد جاز ان يزول في ما في الحكم في نفسه كذا وجاز ان يحصل في ما في الحكم النقيض
الحكم الذي حزم في الحال بل في معنى احتمال النقيض وهو ظاهر في كل الاحوال وفيه وقال الشيخ في شرح التلويح انه جعل الاعتقاد
كما يحتمل النقيض في الجدل وليس ذلك عند المعتقدين جازم ولا في نفس الامر لان ما في نفس الامر لا يكون الاعتقاد على العقل
او الانتفاء على القطع ولا ما هو ايضا في الجواز العقلي من حيث كون الحكم من الامور المحتملة فيكون نقضه ايضا نقضا
ذاتا لان ذلك لا يتحقق في كون الحكم لا يحتمل النقيض بوجه كما في العدايات في ما نعلم لا اعتقاد ان بل معناه ان طرفي حكم المعتقد
كما يجوز في نفس الامر للحكم ان الحكم بينهما بنقض ما اعتقده اما لان اعتقاده باطل والواقع في نفس الامر نقضه كذا
لان اعتقاده صحيح والواقع في نفس الامر هو حكمه لكن لا يستند الى موجب من حقا في الحسب او ضرورة كما في العلم
او عاقد كما في العدايات او دليل كما في القطع من الكسبية واذا لم يستند الى موجب بل اتفق سلبه او سلبه لم يشته
ان ينتفي ونحوه الحكم والاعتقاد ويحصل اعتقاد ونقيضه كما يتفق من تبدل الاعتقادات وقال السيد الميرزا جازمه شرح المختصر
فان قلت الاعتقاد لا يحتمل النقيض عند الذكاء كونه في ما يحتمل عنده ولا في الواقع لان الواقع في نفس الامر لا يعتد
فلا احتما له كما في العلوم العادية وما عدا ذلك فلا يمتنع للاحتمال ولا خلاف ما في نفس الامر احدهما قطعا والاحتمال فيه كذا
العقلي ان ملخص الحكم غير معتبر كما في العدايات وحيث جففت مقابل العلم فلا بد منه من احتمال النقيض بوجه وتشتت
الوجود ما سري في معنى احتمال النقيض وهو الجواب ان معنى احتمال النقيض هو احتمال النقيض في نفس الامر بالنسبة الى الحكم في الحكم فيه
ما لنقيضه في الحال لوجود الحكم الخاضع منه وهو الذي نفينا من قبل بل في الجواز رواله فيه فله بان يكون
بان يكون الواقع في نفس الامر نقضه كما في الجدل كسب فيطلب عليه فيما بعد ويكون الواقع فيه هو الاعتقاد ولا يكون
في ما يوجب من حقا او ضرورة او عاقد او ربما كان في تقليد كسب فيقول فان الاعتقاد ذاته عن تقليد او سلبه
في صواب او خطأ لا يشته ان يزول بنقضه اذ اطلاق على الواقع اوف في الشهادة انه كلام سيد المحققين واما ما ذكره
في هذه الكتب وادوان كان بالشيء في نفسه واما اطلس الكلام لصعوبة الحكم عند العلماء العظام والنزول عند دوح لدوا الحكم
قوله قد اشبهت بغير العلم المتصور والمصدق قال الناظر حذر من تلازمة الحكم في شرح هو اعتقاد وانت جازم بان هذا
العلم انما يصح في راي من جازم بغير العلم يحصل صورة الشيء في العقل واما في اصول القدم فلا ولهذا عدل الامام
في ثمانية القول عن هذا المقسم وجعل المقسم هذا فنقل الشيء تنبأ على هذه الدقيقة فاعلم انه كذا كذا في الشبهة

بالوجدان الذي هو ادراك الباطن وضرورة وجود النظر لتحقيق وجود النظر الذي هو ادراكه
الفعل والوجدان الظاهر الذي هو ادراكه من ادراكه ما هو ادراكه من الادراك والادراك
بالوجدان قال السينا في الشرح في التخصيص ان معرفة وجود النظر ليست بحضرة الوجدان
بل بتوقف على الاحساس بما هو بالاحتمال اذ لا تحت مبدء العلوم مطلقا وتوقف عليه ان الضرور
ايضا مبدءا على الاحساس بالحيثيات ولهذا كان احسن مبدء العلوم مطلقا انظر كلامه قوله
من اقام العلم الحادث خرجنا الى ذلك علم الله فانه قد علم ولا يوصف بضرورة ولا سبب
واعتبر ضرورة على انفسنا في كبر الباطن وحقا لا يعتد به في مبدء العلم الا في مبدء
في كتابه الحسني ما لا يمكن ان يكون العلم الضروري لا في النفس الخلق
لا دائما ولا في حصوله وهذا فلا يعتد به في مبدء العلم الا في مبدء العلم الضروري لا في النفس الخلق
مكتوبا وان يرد اذ عبادته مشيئة بالقدرة قال الشيخ في الاشارة الى ان عدم الوجدان انما يطلق حيث يكون للشيء قدرة
وارادته اذ كان للشيء قدرة على حصول العلوم لا في الادراك كعنه سبب العلم من غير اختياره انما
وتوقف ضرورة على بعض الفضائل او فيه لانه ان اراد ان لا يقدرة على حصول العلوم الضرورية فذلك ما صرح به بعد
من ان الضروري ما لا يقدرة له على حصوله وان اراد ان لا يقدرة على حصول العلوم النظرية فلا فائدة له
في دفع الاعتراض وانما يفرغ عازا في قوله بل يحصل من غير اختياره وحج يحتاج في دفعه الى ان هذه الزيادة
مؤيدة من عبارته ويسبق وجوده في الحق ما ذكره الشرح الحق المتفق انما جعل الله تعالى في مبدء العلوم
انظر كلامه قوله والحاصل انما حاصل الجواب قوله ولهذا قد يفهم من كون العلم ما ذكره في نفسه من العلم
هو انفس حيث قال ونقول ان العلم لا يكون كحصوله مقدور في العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
على ما ذكره عليه وعلى ما يرد على الحاجة اليه دعا في الحاجة الى الاكل في الحقيقة وعلى ما سلب منه الا في مبدء العلم
الفعل والشرع كونه كونه العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
الضروري ما لا يقدرة له على حصوله بالنظر واستدلال العلم بالحيثيات بالحواس الظاهرة والباطنية
العلم بالحيثيات كما صرح به في العلم لا يعلم ما لم يكن في العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
لنا تنظم اليه فننظمنا الى العلم لا يعلم ما لم يكن في العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
لنا العلم بالمواردية والعلوم بالامور التي لا سبب لها ولا يقدرة لها في العلم الا في مبدء العلم
بين المنطق والادب وان العلم كونه كونه العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
نفسه ان يكون البديهي ما يشبه مجرد العقل والحواس من الضروري لا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
ان صاحب المواقف اخذ بهذا التفسير من صاحب الكفاية في الادراك في مبدء العلم الا في مبدء العلم
في التخصيص في مبدء العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
تعلقه في الحقيقة ايضا ان قال وما ذكره من التخصيص لا يتجوز عليه في مبدء العلم الا في مبدء العلم
وعدم التخصيص بالقدرة وجعل عدم القدرة متعلقا بالادراك وكل منهما منتزعه من مبدء العلم
ان اعتبار القدرة على التخصيص ان كان على طريق المدخلية في الجملة عادة كما هو الظاهر بل يميز ان يكون
العلوم الضرورية التي تتوقف على قدرتنا في الجملة كما سوفت على الاحساس والحيثية والتفاني في مبدء العلم
اليه غير ضرورية فانها ما فيه مدخل القدرة والخلق وان كان على وجه الكفاية والاستقلال فهو خلاف ما ذكره
فان قلت تحت ما ان القدرة قد اعتبرت على وجه الاستقلال عادة يعني ان الكسبية تتوقف على مجرد
قدرتنا عادة والضروري ليس كذلك بل يتوقف على امور خارجة عنها وان توقف على افعالنا في الجملة كما في
ما هو الظاهر فانها لا تحصل بمجرد الاحساس المقدور بل سوفت على امور غير مقدرة لا في مبدء العلم
وتوقف حصلت بخلاف الكسبية فانها لا تحصل بمجرد النظر والقدرة بل في مبدء العلم الا في مبدء العلم
سوفت على ان الضرورية كما لا بد من العلم فلا يصح ان يقال اننا حصل بمجرد قدرتنا والخلق على ان يكون العلم الا في مبدء العلم
يحصل بمجرد التفاني المقدور بل يميز ان يكون من الكسبية فان قلت يمكن ان تحت راسخ الاول من

علمي قال الفنا ري
وفي اختصاص ضروري
به حيث علم
النظر في مبدء العلم
الا ان يخصه بالقدرة
فلا مشاحة فيه
لكن لا فائدة فيه
انظر

الضروري وملتزم بان الضروري الذي في مبدء العلم من الكسبية فقلت انه في مبدء العلم من ان النظر والادراك
صدق كما ستره انظر كلامه وقيل ان السينا في مبدء العلم لا يتوقف على ان تعريف القاض من مبدء العلم
اللازم وادراكه المعلوم بلا قرينة فلا بد من ادراكه في مبدء العلم ان لا يكون هذا التخصيص بل يكون مقتضا
للضرورة من عند نفسه كما لا بد من ادراكه في مبدء العلم ان لا يكون هذا التخصيص بل يكون مقتضا
متعلقة بالتخصص انما هو في مبدء العلم ان لا يكون هذا التخصيص بل يكون مقتضا
كما تقدم انظر كلامه الا ان في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم
صاحب الادراك وبتبعه صاحب المواقف في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم
القاض من عند نفسه كما لا بد من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم
لفظ من عند نفسه كما لا بد من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم
في الجواب من ان الادراك بالضرورة يكون مقتضا من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم
لان مقتضى مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري
وتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري
فتبين ان مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري
والانفكاك فلا يلزم من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم
قالا فان مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري
من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم من ادراكه في مبدء العلم
المحذور وجعل مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري
ثم قولنا ان مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري
فانه ليس بمقتضى الضروري ولا مقتضى الضروري ولا مقتضى الضروري ولا مقتضى الضروري
واما على ما في مقتضى الضروري فان مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري
المحذور مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري
للمنطق والادب وان العلم كونه كونه العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
نفسه ان يكون البديهي ما يشبه مجرد العقل والحواس من الضروري لا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
ان صاحب المواقف اخذ بهذا التفسير من صاحب الكفاية في الادراك في مبدء العلم الا في مبدء العلم
في التخصيص في مبدء العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم الا في مبدء العلم
تعلقه في الحقيقة ايضا ان قال وما ذكره من التخصيص لا يتجوز عليه في مبدء العلم الا في مبدء العلم
وعدم التخصيص بالقدرة وجعل عدم القدرة متعلقا بالادراك وكل منهما منتزعه من مبدء العلم
ان اعتبار القدرة على التخصيص ان كان على طريق المدخلية في الجملة عادة كما هو الظاهر بل يميز ان يكون
العلوم الضرورية التي تتوقف على قدرتنا في الجملة كما سوفت على الاحساس والحيثية والتفاني في مبدء العلم
اليه غير ضرورية فانها ما فيه مدخل القدرة والخلق وان كان على وجه الكفاية والاستقلال فهو خلاف ما ذكره
فان قلت تحت ما ان القدرة قد اعتبرت على وجه الاستقلال عادة يعني ان الكسبية تتوقف على مجرد
قدرتنا عادة والضروري ليس كذلك بل يتوقف على امور خارجة عنها وان توقف على افعالنا في الجملة كما في
ما هو الظاهر فانها لا تحصل بمجرد الاحساس المقدور بل سوفت على امور غير مقدرة لا في مبدء العلم
وتوقف حصلت بخلاف الكسبية فانها لا تحصل بمجرد النظر والقدرة بل في مبدء العلم الا في مبدء العلم
سوفت على ان الضرورية كما لا بد من العلم فلا يصح ان يقال اننا حصل بمجرد قدرتنا والخلق على ان يكون العلم الا في مبدء العلم
يحصل بمجرد التفاني المقدور بل يميز ان يكون من الكسبية فان قلت يمكن ان تحت راسخ الاول من

سندك
وقوله لا يتوقف
على مقتضى الضروري

قوله
لأن مقتضى الضروري

لأن مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري لا يتوقف على مقتضى الضروري

البراه

بجوار غم ۵

[illegible]

وإن لم يكن كل واحد منهما ضمناً وبهذا هو تصور الحاشية بالكنة التي حصل بها لاكتساب من تصور الحاشية ومتى معها بالآلة
ومعاً بينهما بالاعتبار على قياس حال الحاشية بالنسبة إلى جميع أجزائها والحوادث لها رتبة مجموعاً أنوار
كل واحد منها متقدم على الحاشية وله مدخل في تفرعها وأما المجموع فأكبر من أجزائها صالحة في الذات فهو تصور
الحاشية الحاشية المحطة بالآلة الذي يرجع تحتها أمور وترتيباً وما حسن ما قيل حديثاً بصوراته مجموع
مجموع تصورات محدود وهذا المجموع وتفرعها الحاشية في الذات كالاجزاء إلى رتبة وتوقعها للحاشية
في الحاشية فإنها متقدمة بجميع الأجزاء بمعنى أنه ما من جزء من الأجزاء التي رتبة الأولى مدخل في الترتيب
والكل إلى جميع الأجزاء فجميعها الحاشية باعتبارها لا أنها ترتب عليها أي على جميع الأجزاء فكأن جميع
الأجزاء إلى رتبة المجموع على الحاشية وأجبت عنها فيه ليس جزءاً منها بل خارج عنها لازم لها كذلك جميع
الأجزاء في الذات على الحاشية وأجبت عنها فيه ليس جزءاً منها بل خارج عنها لازم لها وكما أن كل واحد من الأجزاء
الحاشية مقدم للحاشية مقدم عليها في الحاشية كترتيب كل واحد من الأجزاء الذاتية مقدم لها مقدم عليها
وكما كان جواب القائل محتملاً لهذا المعنى الضال لم يرد عليه جزء ما دللنا به بقوله وأحق الحاشية
بما ليس حقاً لهذا في شرح هو أقف على السند فذكره ولا يخفى ما في كلامه الشريف من إثبات الوجود
ما أورده الشرح على صاحب هو أقف على ما سنتمه عليها أن الله تعالى **قوله** وظاهره أن الظاهر كلام
هو أقف غير قاصح فيما ذكره ولا نهى لا يدعونهم واثبات السند إلى دفع هذا بقوله بان المراد من صور
الأجزاء المجمعة في الذات هو تصور الحاشية باعتبارها عن التصور بما بها لانه الصورة الذاتية
على الحاشية الحاشية لكن بوجود ظلي غير أصيل كما يحققه **قوله** فإن ارادني وتعالى أن يكون
تصورات الأجزاء المراد يجب حصولها من تصور الحاشية فيما طرأ له واثبات السند فذكره
بان الصورة الجوهرية ثابتة بان تصورات الأجزاء ليست مفارقة بالذات لتصور الحاشية فإن
صورة كل جزء ما هي تدبرها **قوله** ولم يزد في حل الاشكال ثم أي ولم يزد في صاحب هو أقف في حل
الاشكال المذكور على أن قال **قوله** ولا يجدي تفانهم ولا يعطى ذلك القول تفانهم لأن المحدود هو
بان قوله مجموع أمور كل واحد منها مقدم من غير ملاحظة تعدد ما وترتيباً وليس في المحدود وهذا
العمل حافظة ولا معنى للجمال والتفصيل سوى هذا لأن الحق حواجز زائدة تكن هذا ما ذكره الفارسي حيث
قال فيه تأمل لأن توجيه الأمور بما ذكرت للشعار على حافظة تعدد ما وترتيباً وليس في المحدود وثنى من الملاحظة
بل ليس فيه إلا ملاحظة وحدته المجموعية التي كلاً وقال السنيان في مجموع لان المراد من قوله مجموع أمور كل
واحد منها متقدم ان لكل واحد منها مدخل في تعريف الحاشية قد صرح بهذا المعنى فيما بعد مفصلاً حيث قال
فيها متقدمة بجميع الأجزاء بمعنى أنه ما من جزء من الأجزاء الأولى مدخل في الترتيب والكل مدخل في الكل
من غير اعتبار مدخلية الأجزاء فيه لا لتعال المحدود أيضاً مركب كالحل في الكلام في الحاشية المحدود
بالأجزاء سواء عتبه عنها ما يفرق أو لا ولا شك ان كل مركب فلا جزاءه مدخل في حصوله لا أنقول اجتماع
المدخلية يرفع الاشكال لانه انما يكون اذ الوحد كل جزء على حدة ولا فزع في ان حال كل مركب مع أجزائه
ليكون كذلك فإنه قد يلاحظ المركب ملاحظة واحدة اجمالية من غير احتفاظ بقا صلاجزائه وأما قوله لان المحدود
ايضاً مركب فاعلم ان مثل هذا المركب يشتمل على الترتيب والجمع الظاهر فان كلامه لفظاً ايضاً والفظ
كذلك يفي عن الآخرى ويمكن ان يقال لفظاً ايضاً إشارة إلى الترتيب والفظ كذلك إلى وجه الترتيب فالحق
فيما بين فيه ان المحدود كالحل مجموع أمور كل واحد منها مقدم وقس عليه ما ذكره ارضه فانه معاد
فالحاشية فانه صاحب قول العلوم بقوله كلام صاحب المصلحة في جوابه كلام الامام الرازي ان الترتيب بجميع الأجزاء
صحيح لان جميع الأجزاء مفصلة بالحدود وجميع الأجزاء من حيث هو واحد مجموعي بالحدود والاول غير الثاني

[illegible]

وكانت في ذلك الوقت من بلاد الهند ما كان يسمى بالهند الكبرى وبلادها
التي هي الآن في بلاد الهند الكبرى وبلادها التي هي الآن في بلاد الهند الكبرى

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

قوله الفصل الثالث في المنطق وهو يحصل المطلوب
الحق في ابحاث الفقه والدين وقدر يتوقف عليه

قوله الفصل الرابع في المنطق وهو يحصل المطلوب
الحق في ابحاث الفقه والدين وقدر يتوقف عليه

وحيث لا شك في ان الكلام في حقايق الامور...
قوله الفصل الخامس في المنطق وهو يحصل المطلوب
الحق في ابحاث الفقه والدين وقدر يتوقف عليه

قوله الفصل السادس في المنطق وهو يحصل المطلوب
الحق في ابحاث الفقه والدين وقدر يتوقف عليه

قوله الفصل السابع في المنطق وهو يحصل المطلوب
الحق في ابحاث الفقه والدين وقدر يتوقف عليه

قوله الفصل الثامن في المنطق وهو يحصل المطلوب
الحق في ابحاث الفقه والدين وقدر يتوقف عليه

قوله الفصل التاسع في المنطق وهو يحصل المطلوب
الحق في ابحاث الفقه والدين وقدر يتوقف عليه

[illegible]

والله ينظر قول صاحب
انفاذة انظر للعلم عندنا
بطريق اخر العادة انما
تكثر في ذلك زمان من غير
وجوب سلام

[illegible][illegible]

[illegible]

سریندا

ان كان اوله يناسب الاول فترد عليه ان هذا محض ايضا للفلاسفة فلا يلزم ان الحاشية على حجة اهل العلم

الحق التفضل
 العوض الذي
 الحق الذي
 بباراق **نولم**
 الذي فيه عتراض
 كاستاذ الأشياء
 من يوجد يوجد
 كسم والوصول
 الأشياء الى ما
 بادا يحتاج لا
 شيء بقدره الله
 الواضع في اشار
 للمسلم ابتداء
 لا خارج عقيب
 وهو غير مسلم
 في الذي يزوج
 به المتلازمة
 لا مولى بان
 القول بان

عن
 بيل الحجاب
 يؤمن المؤمن
 للخدمة بالقد
 ويرد الشكال
 سلام دون
 في البيت
 بولامهم خاتمة
 رة اجرة في الوثاق
 رة اجرة في الوثاق

[illegible]

لكن في تحقيق الحجاج
على استقراء الترتيب
في الصفات كما ملاحظ

[illegible]

عليه السلام
سنياب ودر
لفظ الدليل
صحت صحيح
منه

[illegible][illegible]

امام ابو عبد الله عليه السلام

المعلم في المعارف الالهية والتجارب المكابرة لان قولنا ان خبره انما هو بغير العلم بصدقه في العلم
وعدوه في افعاله كسلبه حتى يتحقق عندنا صدقه في خبره الا خبرنا اننا نقول ان باب الحواس في تقدير قوله انما هو
صادق في جميع اقواله وتفصيلها ان يقال صدق اخباره فيما يخبر عنه امان سوف على قوله ان
صادق في جميع اقواله وفيما اجز عن الله او على العقل انما هو صدق في الكل او في المعارف بحجج اخباره
اولا مارة منه والى على صدقه اولاً است عقلا من ترتيب مقدمات قطعية منتهية لصدقه من غير
مفردة استقانة بما صدر من المعلم من القول او الفعل او عليه ما جري ما هو الوجه المذكور في التمهيد
عشر من اقسام ستة عشر والجموع ستة وعشرون ونزوم الاربعة قسمي القول فقط وفي اربعة من اقسام
في بيان مراتب اليان العقل فقط ودون الالف الاربعة اقسام من العقل فقط ودون الالف الاربعة اقسام من العقل فقط ودون الالف الاربعة اقسام من العقل فقط
وتمامه عقليته من اقسامهم عدم صفاته العقل فقط في الاربعة اقسام فقط التي تب العقل والباقي قد انما يكابر على ان
وستة عشر لقلنا ان يقول يجوز ان يكون معنى عدم كفاية العقل فقط انه وحده لا يقدر على تحصيل الحادي
منها باعتبار الاربعة على حد ما لا يتصورها ويحصل المقصود منها والمترتيب الذي يؤيدك الى صدقه في جميع اقسامه
تكميل القولين من اقسام الاربعة او غير ما يحصل عن الولاية على كونه عال لا كفاية العقل وحده فهذا الاحتمال
مع الثاني العقلية من اقسام الاربعة ايضا وقصود الاربعة ان يقال معرفة صدقه فيما يخبر عنه من خصوصية صدقه
فما ملل من اقسام الاربعة على صدق في جميع اقواله التي يدرج فيها هذا الخصوص وصدقه على صدقه في جميع اقسامه
وتمامه عقليته من اقسامهم عدم صفاته العقل فقط في الاربعة اقسام فقط التي تب العقل والباقي قد انما يكابر على ان
وستة عشر لقلنا ان يقول يجوز ان يكون معنى عدم كفاية العقل فقط انه وحده لا يقدر على تحصيل الحادي
منها باعتبار الاربعة على حد ما لا يتصورها ويحصل المقصود منها والمترتيب الذي يؤيدك الى صدقه في جميع اقسامه
تكميل القولين من اقسام الاربعة او غير ما يحصل عن الولاية على كونه عال لا كفاية العقل وحده فهذا الاحتمال
مع الثاني العقلية من اقسام الاربعة ايضا وقصود الاربعة ان يقال معرفة صدقه فيما يخبر عنه من خصوصية صدقه
فما ملل من اقسام الاربعة على صدق في جميع اقواله التي يدرج فيها هذا الخصوص وصدقه على صدقه في جميع اقسامه

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

هو زيارتي في ارج قطعتي التي على
اسفلها الركنين بالعمامة وهاهنا على
الاصوليين ان انا اقمنا بها بغير الفوائد اذا كانت
عندهم مضمومة

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

از این شیخ التجرد در نوار محمد هاجه زاده

العدم والامتناع ولا موجب الذاتي والعدم من الامور الالهية ويكون الحق عنهما على سبيل التبعيية وان لا يضاف اليه بيان لوال السراج الاضواء في الخارج بعد ان
ان ملكت جميع الموجودات او التبعيية لهذا يكون محقق عن الحق وجود والعدم والامتناع والعدم الاول ان يقال الامور العائمة في الخارج
ليجوز وجودات بل هو موجودات اما على الاطلاق او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
على الاطلاق لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
انهم يتبعون السراج الحق الذي هو الحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
الشيء كونه لا يمكن ان يكون في حيزه السراج الحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
استناد الموجود والعدم وما ذكره من التبعيية على الحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
من القدم والحديث والعلمية والمعلومية لا يتناول فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
عالم على الله الموجودات والحق لا يمكن ان يكون في حيزه السراج الحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
مؤكد انهم انهم في الامور العائمة فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
باب الحكم لزم له الجواب والحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
يتمتع الامور العائمة على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
يتمتع بكونه موضوع كون بعض الامور العائمة فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
او كونه ثابت غير لازم للجواب والحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
ما ذكره المحدثين سراج الحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
الاولى والحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
لها اصطلاحا لكونها العائمة في حقها الحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج
المتنوعين راجع على الاخر والحق فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج لا يمكن العلم او على سبيل التعريف بل ان يكون اوسع منها ولا سيما فيكون اوسع فيكون الحق في الامور العائمة في الخارج

[illegible]

نی

[illegible][illegible]

فانما كلفني فانه يجوز ان لا يكتفى به في استعماله بغير ما هو عليه من جهة اللفظية بل يجب ان يكون له في استعماله ما هو عليه من جهة اللفظية

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

كون زائد ليعبر ان يقال انه لا يكون على ما هو من الوجود انتهى واما نظر من جهة اخرى فكل ما استلزمه من الوجود فلهما جميعا اما ان كان
لان ما يلحق الاشياء عند حصولها في العقل هو الوجود في صورته الاولى لا في صورته الثانية استلزمه وانما عن العقل
بالعلمية لان العقل في العقل هو الوجود في صورته الاولى لا في صورته الثانية استلزمه وانما عن العقل
والمحصل الكلام ان ما يكون في الوجود لا يتطابق ما ادعوا من الوجود المطلق من المحولات العقلية وانما من العقول ان
لان كان يتم اصل المصنوع وهو ان يكون واجب وجودا مطلقا يتناقض في تصحيحهم ان انتهى وكان الكلام في الوجود المطلق
اجيب بان الوجود المطلق كونه لا يتحقق الا في ضمن الكمال ولو سلم ان لا يكون له في العقل لا يتحقق
هذا انما يفيد في التسمية بالمدنوعات النوعية والجنسية واما في المدنوعات الشخصية فلا لا يتحقق في العقل لا يتحقق
المركبة اعني من الشخصية والنوعية فيشملها وان كان لا يتحقق وجود عقلي في نفس الامر الا انه لا يوجب امتناع
تفكيكا بل هو من الاعمال الثابتة لا من الكثرة السابقة الى في اول المحل الثاني من الفضل الاول من المقصود الثاني في عقد
المرادم وهي من الاعمال الثابتة لا من الكثرة السابقة الى في اول المحل الثاني من الفضل الاول من المقصود الثاني في عقد
قوله متواطفا ومثلها وبالمجمل فالقول بان الوجود المطلق هو الوجود المطلق في نفسه حيث قلنا صاحب تقدير العلوم في تقديره
انما وفي الرسالة التي فيها في رد الفصول جمل رتبة التقليد في رتبة حيث قلنا صاحب تقدير العلوم في تقديره
بالمجمل فكل عقبة العلامة الفعالة في رتبة لا يملك الكثرة وانما بالجلل الكثرة حيث قال في شرح مفتاح الغيب
بالمصباح انما في رتبة الاول وهو الاشياء الى تصور وجود كونه وعلية ان الحق هو الوجود المحض الذي لا اختلاف فيه
اذا في وجود الحق هو الوجود المحض وهو الذي في رتبة الاشياء في رتبة الفاضلة في الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
اعتبار مبدئية في الوجود وكونه وجودا محض حيث لا يعتبر فيه كونه ولا تتركيب ولا صفة ولا غير ذلك
ولارسم ولا نسبة ولا حكم بل وجود محض فاقول معنى الوجود المحض هو الوجود المطلق اعني ما لا يعتبر فيه
قيد اصلا وان احتل ان يوجد في القيود وعدمها وهو كما هو في رتبة الاشياء لا ما يتبدل بالاطلاق اعني
المجرد عن القيود اما في رتبة الاشياء لان المحض هو الذي لا يحد من كونه وهذا الوجود خالص من كل اعتبار
قيد ما يوجب لا اختلاف فيه فاما رتبة الى هذا التفسير في رتبة الاشياء اذ انقيود منه امتلاك
ومستلزمه من حيث لا يلزم وهو الاختلاف فلا يلزم وهو القيد في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
القام حتى عن قيد الاطلاق وانما رتبة الى رتبة اذ قيل معنى في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
لان في الوجود موجود اذ في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
الحقيقة وان اختلف فيه من حيث الظاهر ودين لان القدم بان تحقيق قائل بان الوجود موجود
بوجوده هو عينه وسير بان عليه وجوده ودين لان تحقيق قائل بان الوجود موجود
وهو موجود فكذا بانو متى وجد في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
معتقون بان حقا فاحسن تعالى الله عما لا يليق به وبان متكلم قائل بان الوجود عاين كل موجود
كما في كماله في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
بان وجوده في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
وجوده ولا ريب ان سبب وجوده موجود في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
واجب الوجود فهو وجد في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
العدم او المعدم او الوجود المطلق في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
والمحيي في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
العلمية عدم العلل فالعلم في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
والفانية او العقل من الاول لانها لا يتغير في الوجود في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
بالوجود الذي هو عينه لانه اما صفة الوجود كما هو في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
وكل ما هو موجود به لا يغير لا يكون واجب الوجود لا يقال الوجود عاين الوجود اما في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء

ادنى الواجب فكل ما يلزم من توقفه على الوجود فلهما جميعا اما ان كان
الحقيقة في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
لوجوده في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
مورد التفسير المعنوي ومنه ما يلزم من توقفه على الوجود فلهما جميعا اما ان كان
وان كخص الوجود الذي هو عين الواجب ان كان بذات الواجب كان مركبا والا كان غير الواجب هو عين
حقيقة فكان حقيقة الواجب الوجود في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
لا المحل في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
المادية المحل في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
لا يتغير في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
مستلزم لما عليه بالتحقيق ان الحق عاين الوجود المطلق في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
العدم وبقيته وهو سبب الوجود الحقيقي في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
الاول وهو توقفه على الوجود المطلق في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
بل التحقيق ان الضرب في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
خارجية الى الضرب في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
وحاصلة منه كالمضروب في الضرب وهو الحاصل في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
من تأمل فيما نسبته على منشا غلطا محض من المتكلمين في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
المقيد فاما ان كان الواجب كمالا من رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
فان كان الواجب هو المقيد هو كمالا من رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
هو كمالا من رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
التي ان حقيقة الحق لو لم يكن الوجود المطلق فاما ان يكون الوجود في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
زائد الحق في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
باطل فالحق هو الاول اما عين الوجود في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
كان الواجب محض ما هو الوجود وهو المطلق في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
امتناعه بعدم اعتبار كماله وهو المطلق في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
وستلزم ان المحلات من رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
الحقيقة في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
وتما في المعدم في الوجودات فنقول في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
والا نقدر الواجب وانما كان في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
فان قلت كل منهما واجب في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
قلت هذا اجتهاد في صدور الواجب لانه في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
الواجب كالمطلوب فقد تقدم وان كان المطلوب هو الواجب باجتهاد في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
الزوال في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
النسب الى المتكلمين في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
على الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
المحتمل لان رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء
الحقيقة في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء في رتبة الاشياء

الواجب كالمطلوب
الواجب كالمطلوب
الواجب كالمطلوب

[illegible][illegible]

Fragment of a manuscript page showing a torn edge and some faint, illegible text.

[illegible][illegible]

مسدود

[illegible][illegible]

وفيه زيادة صادقة على ما في القرآن من زيادة الشريعة كاذبة بما ذكره صدر الحقيقة التي لا ريب من التمام فيها على ما هو في القرآن
 المتناهي في باب الكتاب من غير أن يكون من غير ما قيل من أن في أحد كتابي الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه في بيان الكتاب
 شرح العقائد الشريفة ما يوجب التنبه على أن في الكتاب ما ذكره في كتابه في بيان الكتاب من المتناهي في باب الكتاب
 الصديق وعمر الفاروق وعثمان بن عفان الذي استجيب منه ملائكة الوحي في رصفوا الله تعالى عليهم أجمعين



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لما اتم سلطان علمنا عرفنا و وفاقان فصلاء و مرنا سبينا و مندا ناسنا
 عطا له كبح المزاج لئلا الاستقامه من الاعوجاج و منيب عليه بقاء عني
 و عدم طاقني عطا له ذلك الجمل حتى اصيب بعمر الله البيان و الجمل
 فخطير بيالي السبها ت شتى عمر ضنه ال فتاة الجمل و عتبه العلى و الله
 عول الحق و هو يهدي السبيل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱